المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم اذ لا يفهم من تقديم بعض المعمولات على بعض كما انا سيظهر ولانه تقديم المسند اليه او التخصيص والتقوي بل سوا منتحقق هو ياتين وكان الاخص الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا افهم تقييد اللزوم بالغالب عبارة المطول وفي المطول ان المراد تقديم ما حقه التأخير والاستلذاذ نحو الحبيب رايت وموافقة كلام السامع كقولك زيدا اكرمت جوابا لمن قال من اكرمت ورعاية السجع اي السجع من النثر غير القران وقوله والفاصلة اي من القران لان ما يسمى من غير القران سجعة يسمى من القران فاصلة رعاية للادب اذ السجع في الاصل هدير الحمام ونحو ذلك كتعجيل المسرة قال الله تعالى لكن كلها امثلة لما كان التقديم فيه لغرض اخر غير التخصيص وان عليكم لحافظين من المعلوم انه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل احد المعمولين على الاخر لان عليكم خبران ولحافظين اسمها فكانه مبني على ان المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ما حقه التاخير وان لم يتقدم على عامله ويؤيده قول المطول في شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في الغالب عن تقديم ما حقه التاخير اهـ فقوله تقديم ما حقه التاخير يشعر بما ذكرنا ثم رايته صرح بذلك فيما ياتي في قول المصنف ومنها التقديم اهـ وهذا بظاهره يقتضي حصول التخصيص بتقديم المعمول الثاني على الاول نحو اعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عند الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافه فحرره مما لا حسن فيه اعتبار التخصيص نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اي لا تصلوه الا الجحيم ويكون حمل اية وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون عليه بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم منزلة العدم فتدبر ولهذا اي يقال في اياك نعبد كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافي انه لرعاية الفاصلة كما علم مما مر اي جميع صور التخصيص الواقع في الاطول اي في جميع صور تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لا بما ان يقدمون الا الاهم اهـ فالذي الجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص اي بعده انظر لم لم يقل اي غيره مع انه المراد وقد يقال اشارة الى تاخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تامل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما فسر به الشارح هو مدلول وراء اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فتدبر ولهذا اي للاهتمام والاولى ولهذا ايضا ليلائم حصر اختصاص تقدير المحذوف بكلمة الاهتمام لانه لجميع الامرين من التخصيص والاهتمام اطول ويمكن ارجاع اسم الاشارة في كلام المصنف الى ما ذكر من الامرين فقصد الموحد تخصيص اسم الله اي على طريق

طريق قصر الافراد لان معتقد الكفار انه يبتدا باسم الله تعالى وباسم غيره من الهتهم الباطلة وكتب ايضا قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله الخ لو قال تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام للرد عليهم لكان اوضح وانسب بما قدمه واورد اي على ان التقديم مفيد التخصيص والاهتمام اول سورة نزلت فيه مسامحة لان السورة بتمامها لم تنزل اولا والامر بل الامر نزل اولا هو او لما هو قوله اقرا باسم ربك الى ما لم يعلم حتى انه نزل بعد الحجرات البسملة والبسملة انما نزلت بعد ذلك فلو قال لانها اول اية نزلت لسلم من تلك المسامحة وكتب ايضا ما نصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة ووفق بان اقرا الى ما لم يعلم اول ما نزل مطلقا والمدثر اي اولها اول ما نزل من الايات بعد فترة الوحي والفاتحة اول ما نزل من السور فكان الامر بالقراءة اهم دون بيان ملابسها المتوقف على العلم باصلها هذا جواب الكشاف حاصله انه روعيت الاهمية باعتبار العارض وقومت على الاهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدته بكونه كالناسخ اي هو مفعول اقرا الذي بعده اي مفعول به بواسطة الحرف على ان الباء للاستعانة او المصاحبة نظير التركيب بالقلم كتبت او بثيابي ذهبت هذا هو المتجه وقيل مفعول به بلا واسطة في الاصل فالمعنى اقرا اسم ربك وانما دخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام ونظير التركيب بالخطام اخذت اي اخذت الخطام انظر المطول وحواشيه ويس كذا في المفتاح فيه اشارة الى ان في الجواب الكشاف شيئا ولعل وجهه ان المتبادر والمناسب ان المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا ايجاد مطلق القراءة لانه عمدة في الكلام اي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الحفيد مقتضيا للعدول عن الاصل وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضي تقديم المفعول لانه مرجع الضمير تامل سم جعل الخ لان العطف يقتضي المغايرة وكتب ايضا قوله جعل الاهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بان كلامه هنا مخالف لكلامه في احوال المسند اليه الموافق لكلام القوم وقد ضمت بيان هذا الاعتراض اعتراضا اخر فهم من كلام عبد القاهر هو ان الاهمية لا تكفي سببا للتقديم وقد دفعهما بقوله مراد المصنف الخ شاملة له اي لكون الاصل التقديم وكتب ايضا قوله شاملة له ولغيره من شمول المسبب لاسبابه والمعلول لعلله لا الكلي لجزئياته في التقديم اي في علة التقديم يجري الاصل اي القاعدة الكلية فجعل العناية قاعدة كلية تشمل اغراض التقديم سم اي كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه يدلك على ذلك قول الشيخ تجري مجرى الاصل ولم يقل شيئا هو الاصل ووجه العناية اي سببها وقوله يعرف له اي لذلك الشيء معنى اي مزية واعتبار فمراد المصنف تفريع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ اي لا الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف في بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وهناك لانه

Copyright © King Saud University